

الكويت تسجل أكبر انخفاض سنوي في الوظائف

سياسة التوطين تحافظ على العمالة المحلية وتقلص فرص الوافدين

قوّضت تداعيات كورونا توطين الوظائف في القطاع الخاص في الكويت مقابل استقرار نسبي في القطاع العام. وترجّح التوقعات تراجع المزيد من الوظائف بفعل التغييرات المقترحة على قانون الإقامة، مما سيؤدي من تقليص العمالة الوافدة في ظل مواصلة تطبيق سياسات توطين الوظائف واضطرار الشركات إلى تسريح موظفيها نتيجة ضعف الاقتصاد.

الكويت - لم تحقق سياسة التوطين التي اعتمدها الكويت القضاء على البطالة نظرا للمد المعاكس لجائحة كورونا على أداء التوطين في القطاع الخاص بفعل ضعف الاقتصاد واضطرار الشركات إلى تسريح الموظفين فضلا عن تسريح العمالة الوافدة لتعويضها بال محلية في وقت لا يزال فيه دور القطاع الخاص ضعيفا لأسباب هيكلية وبفعل آثار كورونا.

وانخفض عدد الوظائف في الكويت خلال 2020 بنسبة 4.2 في المئة، لتسجل أكبر تراجع سنوي من حوالي 30 عاما وسط تداعيات فايروس كورونا المستجد. وحسب تقرير لبنك الكويت الوطني (أكبر بنك بالبلاد) الإثنى، انعكس التراجع على نمو نشاط التوظيف بين المواطنين الكويتيين بوتيرة متواضعة وانخفاض شديد في وظائف العمالة الوافدة.

4.2

في المئة نسبة تراجع الوظائف بسبب نمو توظيف المواطنين وانخفاض العمالة الوافدة

وتوقع التقرير استمرار وتيرة رحيل العمالة الوافدة خلال الفترة المقبلة على خلفية التغييرات المقترحة على قانون الإقامة ومواصلة تطبيق سياسات توطين الوظائف واضطرار الشركات إلى تسريح موظفيها في ظل ضعف الاقتصاد. وحسب بيانات الهيئة العامة للمعلومات المدنية (حكومية) انخفض عدد سكان الكويت بنسبة 2.2 في المئة خلال العام الماضي إلى 4.68 مليون نسمة، وسط ارتفاع أعداد المواطنين بنسبة 2 في المئة وانخفاض كبير للوافدين بنسبة 4 في المئة.

وسُجّلت في الكويت خلال يناير الماضي زيادة ملحوظة في عدد العمال الأجانب المغادرين للبلاد في ظاهرة مرتبطة بالأوضاع الاقتصادية والمالية الناتجة عن جائحة كورونا وتراجع أسعار النفط وتأثيرات ذلك على أنشطة الشركات والمؤسسات ومدى طلبها على الأيدي العاملة.



تعود إلى الوطن بعد فقدان الأمل

وتحمل الدولة الكويتية أعباء كبيرة بسبب سخط التقديمات الاجتماعية، وهي ظاهرة تعود إلى سنوات الوفرة المالية بسبب ارتفاع أسعار النفط، وهو وضع يصعب تغييره بسرعة دون أن يتسبب في صدمة اجتماعية بعد أن اعتاد الكويتيون على مستوى عال من الرفاهية.

ويشيرون إلى أن الكويت تأخرت في وضع القوانين الكفيلة بتسريع ونجاعة الإصلاح إضافة إلى ضرورة تعديل وتطوير القوانين القديمة بما يتلاءم مع الوضع العالمي الاقتصادي. وتهيمن على الاقتصاد الكويتي القوانين التقليدية، حيث تسيطر الدولة على جميع القطاعات المنتجة وتجد صعوبة في تقليص الإنفاق بسبب الرضا السياسي والشعبي لأي تعديل للإعانات والدعم الحكومي في وقت لا يزال فيه دور القطاع الخاص محدودا في تخفيف الأعباء عن الدولة.

كثرة عدد الأجانب قياسا بعدد المواطنين. وتم للغرض إقرار قانون جديد يقضي بضبط نسب العمالة الوافدة ووضع حد أقصى لها بالتناسب مع عدد المواطنين. وإضافة إلى ذلك شددت السلطات الكويتية من إجراءاتها ضد المقيمين في البلاد بشكل غير قانوني في ظاهرة يعتبرها كويتيون مجرد حماس ظرفي آثاره الضرر المالي والصحي، مؤكدا أن التحكم بالمبلغ يظل رهين مشغلي اليد العاملة السائبة ومستوى الطلب بدليل ما يجري في الوقت الحالي من مضاربات على خدم المنازل الذين أدى ارتفاع الطلب عليهم إلى ممارسات غير قانونية.

ويؤجبه الاقتصاد الكويتي حسب خبراء اختلالات كثيرة تسببت في ارتباك سوق الشغل نظرا إلى سوء التصرف في الإنفاق العام طيلة عقود حيث يمثل الموظفون في القطاع العام عبئا كبيرا.

وتظهر أرقام رسمية إلغاء ما معدله 300 إذن عمل يوميا، ما يعني بحسب ما أورثته صحيفة الراي المحلية خروج 12 أفدا من سوق الشغل الكويتي كل ساعة. وسرّعت السلطات الكويتية خلال الأشهر الأخيرة من إجراءاتها للتخلص من عشرات الآلاف من الوافدين الذين أصبحوا فائضين عن الحاجة بفعل نقص الطلب على اليد العاملة الأجنبية. وعرفت الكويت خلال سنوات الوفرة المالية تدفقا كبيرا للوافدين الذين أصبحوا يشكلون الغالبية العظمى من القوة العاملة في مختلف القطاعات في ظل عزوف المواطنين عن الإشتغال خصوصا بالمهن المرهقة وقليلة الدخل، بينما الدولة توفر لهم أغلب حاجاتهم بالمجان.

وتحتمل الدولة الكويتية أعباء كبيرة بسبب سخط التقديمات الاجتماعية، وهي ظاهرة تعود إلى سنوات الوفرة المالية بسبب ارتفاع أسعار النفط، وهو وضع يصعب تغييره بسرعة دون أن يتسبب في صدمة اجتماعية بعد أن اعتاد الكويتيون على مستوى عال من الرفاهية.

توقعات بتواصل رحيل العمالة الوافدة بسبب تغييرات قانون الإقامة وتسريح الموظفين

ويرى خبراء أن ترشيد الإنفاق أصبح ضرورة ملحة وأن الأزمة الحالية تمثل فرصة أخيرة لتجاوز عقبات تنفيذ الإصلاحات والبعد بتنويع الموارد

تآكل النقد الأجنبي يضعف الليرة السورية

دمشق - أدى تآكل النقد الأجنبي في سوريا إلى إضعاف قيمة الليرة بعد أن فاق الطلب العرض في ظل تدافع لشراء الدولار مما ضغط على قيمة العملة المحلية ودفعا إلى التهاوي.

وقال متعاملون ومصرفيون إن الليرة السورية هوت إلى مستوى قياسي جديد مع التدافع لشراء الدولار في بلد تضرب بشدة من العقوبات ويواجه نقصا حادا في النقد الأجنبي.

وقال متعاملون إن سعر الدولار في الأسواق السوداء بلغ 3450 ليرة الأحد، وهو ما يقل عن سعرها نهاية الشهر الماضي بأكثر من 18 في المئة.

وكان آخر هبوط سريع لليرة الصيف الماضي عندما كسرت الحاجز النفسي البالغ ثلاثة آلاف ليرة للدولار مخاوف من أن يزيد فرض عقوبات أميركية أشد من محنة اقتصاد البلاد المتداعي. وتفن سوريا تحت وطأة عقوبات غربية على مدى سنوات إضافة إلى حرب أهلية طاحنة.

وأضاف أن "عقود النفط الكردية وقعت في الماضي في أجواء سياسية متوترة" حيث انتقدتها ووصفها بأنها "غير ناجحة الآن"، قائلًا إن "العقود لا تضمن عائدات كافية".

وبيّن أن البرلمان الميزانية الاتحادية العراقية لعام 2021 حيث يقول نواب إن الخلافات التي لم يتم حلها بشأن صادرات النفط الكردية ما زالت تؤخر إقرار الميزانية.

وقال وزير النفط العراقي إحسان عبدالجبار إن "بي.بي.سي عربي" إن العراق قرر تجميد اتفاق الدفع المسبق للنفط الخام للخام الذي كان يستهدف تعزيز إيراداته وذلك بسبب تحسن أسعار الخام واستقرار سوقه.

تحسن أسعار الخام يبطل اتفاق الدفع المسبق للعراق

دفع تحسن أسعار الخام العراقي إلى إلغاء اتفاق الدفع المسبق لشحنات النفط لتعزيز الإيرادات نظرا إلى تلاشي مخاوف انهيار الطلب في ظل ارتفاع سعر خام برنت واستقرار السوق.

بغداد - ألغت الحكومة العراقية اتفاق الدفع المسبق لشحنات النفط مع بدء تعافي الأسعار واستقرار سوق الطاقة حيث لم تعد هناك حاجة لاعتماد خطة الدفع المسبق لتعزيز إيرادات البلد المتضررة من ضغوط الوباء على صادرات النفط.

وقال وزير النفط العراقي إحسان عبدالجبار لتلفزيون "بي.بي.سي عربي" إن العراق قرر تجميد اتفاق الدفع المسبق للنفط الخام الذي كان يستهدف تعزيز إيراداته وذلك بسبب تحسن أسعار الخام واستقرار سوقه.



متغيرات النفط تفرص تغيير الخطط

سعر الدولار ارتفع بعد أن فاق الطلب العرض بكثير عقب أشهر من الاستقرار النسبي عند مستوى 2500

وكان المصرف المركزي السوري قد طبع خلال عام 2017 فئة الألفين، بعد ارتفاع نسب التضخم وانهايار الليرة أمام العملات الأجنبية.

وبحسب البنك المركزي، تعرض سعر صرف العملة السورية إلى تدهور مستمر خلال الحرب السورية، وخاصة منذ أواخر عام 2019 نتيجة الحرب والعقوبات الاقتصادية المفروضة على سوريا، حيث بلغ سعر الدولار 1250 ليرة، فيما بلغ في السوق الموازي 2880 ليرة مقابل ما بين 45 إلى 50 ليرة قبل الحرب.

وفي وقت سابق كان العراق قد أقر إبرام أول صفقة على الإطلاق بالدفع المسبق مقابل النفط الخام لدعم مالهته في ظل سعجه إلى مواجهة تراجع أسعار النفط والطلب بسبب جائحة فايروس كورونا.

وبلغت صادرات العراق، ثاني أكبر منتج في منظمة البلدان المصدرة للبترول، من خام البصرة نحو 2.77 مليون برميل يوميا في أكتوبر. ويعاني العراق من أزمة مالية خانقة بسبب تراجع إيرادات النفط جراء تداعيات الجائحة على الطلب العالمي. وبلغ إجمالي إيرادات العراق المالية من بيع النفط لشهر سبتمبر الماضي 3.1 مليار دولار، بينما يحتاج إلى 5 مليارات دولار لتغطية رواتب 4.5 مليون موظف. ويثير تأخير صرف رواتب الموظفين والمتقاعدين منذ سبتمبر الماضي موجة استياء شعبية واسعة ضد الحكومة.



إحسان عبدالجبار كان يالاً ترتفع أسعار النفط فوق الأربعين دولارا

وقال وزير النفط العراقي إحسان عبدالجبار إن "بي.بي.سي عربي" إن العراق قرر تجميد اتفاق الدفع المسبق للنفط الخام للخام الذي كان يستهدف تعزيز إيراداته وذلك بسبب تحسن أسعار الخام واستقرار سوقه.

قد ظهرت كابرز الشركات في مزايده لشراء النفط العراقي لمدة خمس سنوات أجرتها شركة تسويق النفط العراقية "سومو" بعد أن قدمت أكثر العطاءات تنافسية. وشاركت في المزايده شركات نفط دولية وبيوت تجارية ومصافي تكرير صينية وهندية.

وكان العراق وهو عضو في منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك" يسعى إلى اتفاق للدفع المسبق مدته خمس سنوات يبدأ في يناير 2021 وينتهي في ديسمبر 2025 لشحنات من خام البصرة، حسبا جاء في خطاب من "سومو" إلى عملائها اطلعت عليه رويترز.

واتفاق الدفع المسبق للنفط الخام يقضي بأن يدفع الفائز في المزايده لسومو نحو 2.5 مليار دولار مقابل 48 مليون برميل من الخام بين الأول من يوليو 2021 و30 يونيو 2022.

وأكد عبدالجبار أنه متفائل بشأن إمكانية التوصل إلى اتفاق في المحادثات الجارية بين الحكومة المركزية والفرق الفنية والمالية الكردية العراقية بشأن الميزانية الاتحادية لعام 2021 والنزاع النفطي.

وأضاف "تم الاتفاق على صيغة مع الإقليم الكردي ودرجت في مشروع الموازنة" يسلم الإقليم بموجبها للحكومة الاتحادية قيمة تصدير 250 ألف برميل يوميا بأسعار نفط "سومو" التي يحددها لبيع شحنات النفط الخام العراقي.

وقال وزير النفط العراقي لـ"بي.بي.سي عربي" إن "صيغا أخرى قيد المناقشة أيضا واعتقد أن القضية نتجه نحو الحل".